2,2 مليون دينار خسائر «صروح للاستثمار»

جانب من عمومية «صروح» (قاسم باشا)

قال رئيس مجلس إدارة شركة صروح للاستثمار أنور الهنيدي ان الشركة حققت نتائج ايجابية ساعدت على الخروج من الأزمة المالية وأدت الى تعزيز الوضع المالي للشركة والحفاظ على السيولة، فقد حققت إجمالي إيرادات بلغ 115,458 ألف دينار مقابل إجمالي مصروفات 2,3 مليون دينار وحققت الشركة لعام 2011 صافي خسارة قدرها 2,2 مليون دينار مقارنة بعام 2010، حيث حققت الشركة خسارة مبلغ وقدره 4,5 ملايين دينار.

وأشار الهنيدي على هامش الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 81,15٪ عن السنة المالية المنتهية لعام 2011 الى ان العديد من الشركات العاملة في قطاع الاستثمار قد تأثر أداؤها سلبا وبشكل مباشر من تداعيات الأزمة الاقتصادية، وقد ظهر هذا التأثير واضحا على البيانات المالية للشركة في السنوات المنصرمة، مضيفا ان مجلس الإدارة فور تسلمه زمام الأمور في الشركة قام بوضع خطة عمل طموحة قابلة للتطبيق وتتماشى مع واقع الوضع الاقتصادي وتحقق أهداف الشركة وتعود بالنتائج الايجابية على الوضع المالي لها ومستقبلها.

وقال الهنيدي ان الشركة باشرت بتنفيذ محاور الخطة حيث بدأت بتنفيذ توصيات المكتب الاستشاري لمعالجة تآكل رأس المال وتصويب أعمالها لتتوافق مع تعليمات ومتطلبات الجهات الإشرافية.

وأضاف الهنيدي ان الشركة حققت إنجازا كبيرا في تخفيض النفقات العمومية والادارية التي تجاوزت 50٪ مقارنة بالعام 2010، وجار العمل على إعادة هيكلة مديونياتها، وتمكنت «صروح» ايضا من التخارج من بعض استثماراتها وتقوم في الوقت الحالي بالبحث عن فرص مجزية للاستثمار في أصول مدرة للدخل. وبين الهنيدي ان الخطط المستقبلية للشركة سترتكز على اغتنام الفرص الناشئة عن مشروع خطة التنمية والتي تعكس رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الاستراتيجية في تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي بحلول عام 2035، حيث تتضمن خطة التنمية طرح عدد من المشاريع الكبيرة الى جانب مشاريع أخرى في قطاعات مختلفة، كما تقضي بإصدار او مراجعة بعض القوانين واللوائح التنظيمية في مجالات مثل الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنافسة والحوكمة والتي ستعود بالأثر الايجابي على شركات الاستثمار.

وقال الهنيدي ان آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية مازالت قائمة وان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بذلوا كل ما في وسعهم لإيقاف نزيف الخسائر والحفاظ على وضع الشركة والعودة مجددا الى الربحية، ورغم التحديات فإن الشركة يحدوها الامل في الدور الحكومي الايجابي منذ بداية الازمة المالية وحتى الآن بدءا من إقرار قانون الاستقرار المالي ومرورا بخطة التنمية وانتهاء بتعيين اللجنة الاستشارية.

«المركزي»

قال الهنيدي انه لم يتم فرض أي جزاءات مالية على الشركة خلال عام 2011، إلا جزاء «التنبيه» فقط، وذلك بسبب طلب الشركة تعديل بعض البيانات التي تتعلق بالتعديلات التي طرأت على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في سجل شركات الاستثمار لدى البنك، ورأى «المركزي» ان الطلب تضمن تعديلات تمت خلال سنوات سابقة لم يتم التأشير عليها في سجل شركات الاستثمار في حينه، كما رأى ان المبررات التي أبدتها الشركة غير موضوعية، فقرر توقيع جزاء «التنبيه» على الشركة استنادا الى المادة 21 من القرار الوزاري الصادر بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار والمادة 85 من القانون رقم 32 لعام 1962 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

انتخاب وتعيين

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة على جدول الاعمال ومن أهمها تعيين شركة أعيان للإجارة الاستثمارية وانتخاب شركة أعيان العقارية، الشركة التجارية العقارية وشركة أصول للاستثمار وشركة عمار للتمويل والإجارة وشركة التخصيص القابضة وشركة الوفرة وتمت الموافقة على التعيين والانتخاب بالإجماع.

● عبدالرحمن خالد

شعشاعة: القطاع الفندقي لديه فرص للنمو والتطور

قال الشريك المسؤول في شركة جرانت ثورنتون ـ الخدمات الاستشارية طارق شعشاعة ان قسم البحوث السوقية قام بعمل دراسة مبدئية للقطاع الفندقي في الكويت، وقام بعمل إحصائية تحليلية واستقصائية لدراسة أداء أعمال القطاع الفندقي في الكويت.

طارق شعشاعة

حيث عملت الدراسة على تحليل نماذج الأعمال لأعمال الفندقة في السوق الكويتي، حيث أظهرت أن القطاع الفندقي في الكويت لديه فرص واعدة للنمو والتطور.

وذكر شعشاعة أن الدراسة توصلت إلى أن الشركات العاملة في قطاع الفندقة لا تتبنى إستراتيجية التمايز النسبي لزيادة نسبتها من السوق. حيث تتقارب بشكل عام في السوق الكويتي هيكلة الاستخدامات المدرة للإيرادات، سواء الفندقية (الغرف) أو غير الفندقية (مطاعم ومقاه ونواد صحية وصالات متعددة الأغراض).

وأنه في أغلب الأحيان ليس هناك تنوع واضح في هيكلة تلك الاستخدامات، مما يؤكد عدم استغلال الفرص السوقية في الكثير من الأحيان.

وقال إن الدراسة كشفت عن ظاهرة تركز الفنادق في محافظة العاصمة وحولي، حيث ان هناك 42 فندقا موجودا في تلك المحافظتين من مجموع 54 الموجودة في كامل الكويت. كما أن نسبة الإشغال في فنادق محافظتي العاصمة وحولي تزيد عن متوسط نسبة الاشغال في دولة الكويت بأكملها بـ 2٪. حيث ان متوسط نسبة الاشغال في الكويت في 2012 بلغ 57٪ بينما وصلت نسبة الإشغال في محافظتي العاصمة وحولي 59٪.

تقرير البورصة اليومي

استمرار ضغط الأسهم القيادية على مؤشرات السوق

استكمل سوق الكويت للأوراق المالية سيناريو التذبذب على مستوى مؤشراته في جلسة تعاملات أمس، حيث استمر تباين أداء المؤشرات على ذات الوتيرة التي شهدتها جلسة أول من أمس، وذلك لاستمرار النشاط المضاربي في ظل عدم وضوح الرؤية على مستوى المشهد السياسي وسط حالة من الترقب للتشكيلة الحكومية الجديدة، وأولى جلسات مجلس الأمة الجديد في 16 الجاري، وهو الأمر الذي سيترتب عليه ملامح العلاقة المستقبلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وواصل المؤشر السعري ارتفاعاته للجلسة الرابعة على التوالي على اثر استمرار الزخم المضاربي على الأسهم الرخيصة، حيث تتواصل عمليات التجميع والتصريف والانتقال من مراكز إلى أخرى وفق أهداف مضاربية بحتة، وذلك في ظل تراجع عمليات بناء المراكز التي كانت ملحوظة قبل نحو أسبوعين، وهو ما يتجلى في ضعف الإقبال على الأسهم القيادية والثقيلة مع جنوحها للانخفاض بشكل عام.

وكان المؤشر السعري قد أضاف في جلسة أمس 11,13 نقطة جديدة لمكاسبه السابقة ليصل إلى مستوى 5923,07 نقطة، أما الوزني فاستمر في التراجع بمقدار 1,86 نقطة لينخفض إلى مستوى 416,7 نقطة، فيما واصل كويت 15 تراجعاته المتتالية بمقدار 6,7 نقاط على وقع تراجع عدد من الأسهم التي يتكون منها المؤشر وهي الخليج وبرقان وبيتك وبوبيان في القطاع البنكي، إضافة إلى زين واجيليتي، وبهذا التراجع استقر المؤشر عند مستوى 1010,8 نقاط ليصل إجمالي الخسائر الى 27 نقطة منذ الانتهاء من الانتخابات بما يمثل نحو 2,6٪ من المكاسب السابقة.

وشهدت مجموعة كبيرة من الأسهم الرخيصة نشاطا متباينا، حيث نشطت مجموعة من هذه الأسهم وحققت ارتفاعات سعرية متفاوتة على وقع عمليات تجميع، ومنها الأسهم التابعة لمجموعة المدينة التي عادت للنشاط بشكل ملحوظ، كما نشطت أسهم أخرى مثل الاسهم التابعة لمجموعة ايفا وخاصة سهمي ايفا والدولية للتمويل، بالإضافة إلى عدد من الأسهم الأخرى منها الخليجي صكوك ومنشآت ومنازل وبوبيان الدولية القابضة، وفي المقابل تراجعت أسهم مثل البيت والأمان والديرة والميادين وتمويل الخليج بهدف جني الارباح من هذه الأسهم.

ورغم تراجع عدد من الأسهم القيادية في جلسة أمس، إلا أن القيمة النقدية زادت بنسبة 7,3٪ على اثر عمليات تبادل لأسهم البنك الوطني الذي تصدر قائمة الأنشط من حيث التداول بمقدار 3,3 ملايين دينار تمثل نحو 11٪ من القيمة النقدية المتدفقة للسوق.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 11,13 نقطة ليصل إلى مستوى 5923,07 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,19٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,86 نقطة لينخفض إلى مستوى 416,79 نقطة بنسبة 0,44٪، كما انخفض مؤشر كويت 15 بمقدار 6,79 نقاط ليغلق عند مستوى 1010,8 نقاط بانخفاض نسبته 0,67٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 340,1 مليون سهم نفذت من خلال 5595 صفقة قيمتها 29,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق استمرار التباين في الأداء لليوم الثالث على التوالي، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 6,8٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 1٪، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 7,3٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 11,3 مليون دينار بنسبة تشكل 37,7٪ من الإجمالي، تصدرها سهم الوطني وذلك من خلال 3,3 ملايين دينار تمثل 11٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 44,1٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الخليجي من خلال تداول 36,15 مليون سهم تشكل 10,6٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، المواد الأساسية، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والبنوك، والتكنولوجيا، وارتفعت مؤشرات 3 قطاعات هي التأمين، والخدمات المالية، والعقار، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

11.13
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,19٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,86 نقطة بنسبة 0,44٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,7 نقطة بنسبة انخفاض 0,67٪.

340.1
مليون سهم تم تداولها بقيمة 29,9 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 37,7٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم الوطني على 11٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

«الصفاة العقارية» وقّعت اتفاقية مديونية مع أحد البنوك

أفادت شركة الصفاة العقارية (صفاة عقار) بأنه بالاشارة الى الإعلان عن مفاوضات مع البنك التجاري لتسوية المديونية، قامت الشركة بتوقيع اتفاقية تسوية مديونية مع أحد البنوك الدائنة عن مديونية مقدارها 22,7 مليون دينار، مقابل تسوية عينية تم فيها التنازل عن عقارين بالسالمية من شركة الصفاة العقارية بقيمة 2,6 مليون دينار مقابل قيمة دفترية 1,7 مليون دينار لتحقق ربحا قدره 824 ألف دينار.

وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انه تم التنازل عن العقار المرهون من قبل الشركة الزميلة بقيمة 20,110,289/ـ دينار، مقابل قيمة دفترية 18,300,000/ـ دينار وبموجب هذه الاتفاقية تسقط كافة القضايا المرفوعة من البنك على الشركة والشركة الزميلة.

«دار الاستثمار»: لم يتم بيع أي من أصول أو أسهم «أستون مارتن»

قال بيان صادر من شركة دار الاستثمار انه بعد الزيادة الاخيرة لرأسمال شركة أستون مارتن الانجليزية صاحبة السيارات الرياضية ذائعة الشهرة عالميا، والتي من المعروف امتلاك شركة دار الاستثمار الكويتية اسهما فيها، انها لم تقم ببيع اي من اصولها او اسهمها في شركة استون مارتن، وانما شركة استون مارتن قامت بزيادة رأسمالها من اجل تنمية الاصول وصيانتها حسب ما اوصت به كبرى جهات التقييم الائتماني مثل موديز وستاندرد اند بور، الامر الذي تم بقرار جماعي من جميع مساهمي شركة استون مارتن وليس تصرفا فرديا من جانب شركة دار الاستثمار.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن شركة دار الاستثمار مستثمر ضمن مجموعة من المستثمرين الذين يملكون حقوق المساهمة في شركة استون مارتن، حيث تحكم العلاقة التجارية بين هؤلاء المساهمين من خلال اتفاقية مساهمة تفصل بنودها حدود الشراكة وقيودها وطريقة التعامل فيما بين المساهمين، والتي ايضا تشمل مبادئ سرية تداول المعلومات والالتزام بعدم الافصاح عنها الا وفقا لشروط محدده. أما عن شركة دار الاستثمار على وجه الخصوص، فان تصرفاتها محكومة ومقيدة وفقا للاحكام والقواعد التي اصدرتها الدائرة المختصة بنظر اعادة هيكلة الشركات الاستثمارية بمحكمة الاستئناف في الكويت، والتي تملي على شركة دار الاستثمار وتستوجب عليها الحفاظ وتنمية او بيع اصولها لسداد ديونها للدائنين.

الجدير بالذكر ان هذه الزيادة في رأسمال شركة استون مارتن تمت وفقا للقوانين الانجليزية التي تخضع لها الشركة والتي تتضمن بنودا صارمة لتنظيم اجراءات الشركة وتستوجب على المساهمين عدم الافصاح عن اي مفاوضات حتى اتمام هذه المفاوضات وانهائها رسميا، وقد تبدو قواعد عدم الافصاح ووجوب الالتزام بالسرية في هذه الحالة مقاربا لتلك التي حدثت مع شركة مرسيدس بنز وهيئة الاستثمار الكويتية حيث رفضت هيئة الاستثمار الكويتية الافصاح عن المعلومات المتعلقة بشركة مرسيدس بنز، وهذا ما يجري العمل به في مثل هذه الحالات.

«بيتك للأبحاث»: 14,3 مليار دولار صادرات تركيا من المعادن النفيسة بنهاية أكتوبر

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول أداء الاقتصاد التركي ان ارتفاع صادرات الذهب، لاسيما إلى الإمارات وإيران اللتين تستحوذان الآن على 90٪ من صادرات الذهب التركي، قد ساعد في تقليص العجز التجاري في شهر أكتوبر بقيمة 1,3 مليار دولار عن شهر سبتمبر، وقد بلغت صادرات تركيا من المعادن النفيسة منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر ما قيمته 14,3 مليار دولار بزيادة 5 أضعاف عن العام السابق، فيما بلغ اجمالي الصادرات من الذهب خلال الفترة المذكورة ما قيمته 12 مليار دولار بزيادة 14 ضعفا عن الفترة نفسها من العام السابق.

وذكر التقرير ان تقليص الفجوة في العجز التجاري وزيادة الصادرات قد يساعد في الحصول على مراجعة ايجابية لتقييمات وكالات تصنيف عالمية غير فيتش للحصول على مستوى متقدم عند فئة «الاستثمار»، متوقعا أن تبادر موديز إلى ذلك في الربع الأول من العام المقبل، كما لفت التقرير إلى النجاح الذي حققته تركيا في تنويع أسواق صادراتها بعيدا عن دول اليورو التي تضربها أزمة مالية حاليا حيث انخفضت صادراتها إليها بنسبة 40٪، فيما بلغت الصادرات التركية لدول خارج الاتحاد الأوروبي نحو 8 مليارات دولار حتى أكتوبر الماضي.

وذكر التقرير أن العجز التجاري لتركيا تراجع للشهر الثاني عشر على التوالي في أكتوبر 2012، حيث أدى تباطؤ الاقتصاد إلى ضعف الطلب على الواردات في حين استمر الطلب الإيراني على الذهب التركي في تحفيز الصادرات. وقد تقلصت الفجوة التجارية بصورة أكبر لتصل إلى 5,5 مليارات دولار في أكتوبر 2012 من 6,8 مليارات دولار في سبتمبر 2012.

وقد امتدت أرباح السندات التركية لأجل سنتين، والتي تستخدم كمعيار لإصدارات الصكوك في تركيا، لتشمل ما بعد الإعلان عن الأرقام التجارية، حيث تراجع العائد بمقدار نقطتي أساس أو 0,02٪ ليسجل 5,96٪.

وأظهرت تفاصيل إجمالي الصادرات زيادة بنسبة 0,7٪ على أساس شهري (أو 11,6٪ على أساس سنوي) ليصل إلى 13,3 مليار دولار خلال الشهر، مدفوعا بصورة أساسية من قبل الزيادة في صادرات المعادن والأحجار الكريمة مثل الذهب. وقد بلغت صادرات تركيا من المعادن النفيسة 14,3 مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من 2012، وهو ما يزيد بمقدار 5 أضعاف عن الفترة نفسها من العام السابق، وكان نصيب إيران والإمارات العربية المتحدة من هذه الصادرات ما نسبته 90٪. وقد بلغت الواردات من هذه السلع 7,7 مليارات دولار خلال الفترة نفسها. في حين سجل إجمالي الواردات انخفاضا بنسبة 5,7٪ على أساس شهري ليصل إلى 18,8 مليار دولار خلال شهر أكتوبر.

وبين التقرير أن صادرات تركيا من الذهب حافظت على مستواها المرتفع في أكتوبر 2012، ووفقا لمعهد الإحصاء التركي، بلغت صادرات تركيا من الذهب 14 ضعفا هذا العام لتصل إلى 1,2 مليار دولار في أكتوبر 2012، مقارنة بمبلغ 1,3 مليار دولار في سبتمبر 2012. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة إجمالي صادرات الذهب لتسجل رقما قياسيا بمبلغ 12 مليار دولار للأشهر الـ 10 الأولى من العام الحالي، أي بارتفاع مقداره 10 أضعاف عن المبلغ المسجل في 2011.

وعملت تركيا على تنويع صادراتها بعيدا عن أوروبا التي ضربتها أزمة الديون السيادية في اتجاه الشرق الأوسط، حيث ارتفعت صادرات الذهب إلى إيران والإمارات بصورة عالية جدا خلال هذا العام. وقد ذهبت 500 مليون دولار من صادرات أنقرة نحو الإمارات والتي تعد سوقا تقليديا لإيران، ونلاحظ أيضا أن 500 مليون دولار قد توجهت إلى سويسرا، وهو البلد الذي يصدر عادة المعادن إلى تركيا. وفي الوقت نفسه، انخفضت الصادرات المباشرة من الذهب إلى إيران إلى 13 مليون دولار في أكتوبر، والتي وصلت إلى 1,8 مليار دولار في شهر يوليو 2012 فقط.

وأظهر توزيع الصادرات التركية على البلدان مواصلة حصة دول الاتحاد الأوروبي للانخفاض لتصل إلى 40٪ في شهر أكتوبر عام 2012 في حين كانت بنسبة 44,2٪ في أكتوبر 2011. وفي المقابل، نجد حجم الصادرات إلى الدول خارج الاتحاد الأوروبي قد زاد بنسبة 20٪ على أساس سنوي ليصل إلى 7,9 مليارات دولار خلال أكتوبر 2012. وفي الوقت نفسه، كانت البلدان الأعلى في قائمة واردات تركيا هي روسيا والصين وألمانيا والولايات المتحدة.

ونظرا للارتفاع غير المتوقع في صافي صادرات الذهب لهذا العام، فإننا نتوقع أن تصل فجوة عجز الحساب الجاري في تركيا إلى 7,1٪ لهذا العام. ووفقا للخطة الاقتصادية متوسطة الأجل التي تغطي الفترة من 2012 إلى 2015، فإن العجز في الحساب الجاري للبلاد سيعادل نسبة 7,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وذلك مقارنة بتوقعات بنسبة 8٪ سابقا، مع توقعات أيضا بانخفاض المعدل ليصل إلى 7,1٪ في 2013.